



عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية
المفتوحة المعنية بشؤون المحيطات وقانون البحار
الاجتماع الرابع
٢-٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

مقومات سلامة الملاحة؛ مثل بناء القدرات من أجل إعداد
الخرائط الملاحية
مقدم من وفد النرويج

١ - تفتقر كثير من الدول الساحلية النامية إلى إدارة وطنية للشؤون البحرية وبنية تحتية لها ومعاهد تختص بها. وهي بحاجة ماسة إلى القدرة على النهوض بمسؤولياتها المتصلة بالسلامة البحرية وموارد البحار والبيئة البحرية، ومن ثم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ والصكوك المتصلة بها. كما أن البنية التحتية البحرية والمعاهد البحرية الوطنية مقومات حيوية لتهيئة الفرصة لإقامة أنشطة تجارية جديدة وتحسين القوائم منها وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. ومن ثم، فإن وجود بنية تحتية بحرية جيدة يمكن أن يساهم فيما يلي:

- تحقيق النمو الاقتصادي المستدام بوجه عام
- زيادة الكفاءة البحرية وتقليل تكاليف النقل
- زيادة السلامة والحد من التلوث
- تحسين إدارة المناطق الساحلية
- تحسين عمليات التخطيط والاستفادة من موارد المحيطات (الأسماك والمعادن والنفط والغاز)
- إعداد خرائط لحدود المحيطات وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

• التخفيف من حدة النزاع على الحدود في حالات الادعاءات المتعلقة بالجرف القاري أو تبديد ذلك النزاع.

٢ - والنرويج بلد رائد في مجال التجارة البحرية وتنمية موارد البحار وعامر بالكفاءات البحرية، وقد تلقى على مدار السنين الماضية طلبات من الكثير من الدول الساحلية النامية لمساعدتها في تطوير بنيتها التحتية البحرية الوطنية ومعاهدها البحرية. والطلب على هذا الضرب من المساعدة متنام. كما أن المنظمات الدولية، من قبيل المنظمة الهيدروغرافية الدولية والمنظمة البحرية الدولية والرابطة الدولية لسلطة المنارات، ركزت اهتمامها على ضرورة بناء القدرات وتعزيز البنية التحتية البحرية في البلدان النامية.

٣ - وقد حددت خطة استراتيجية المنظمة الهيدروغرافية الدولية أهم الأهداف الاستراتيجية على النحو التالي:

• تغطية عالمية النطاق للبيانات الهيدروغرافية المستخدمة لأغراض الملاحة والسلامة وحماية البيئة

• بناء القدرات اللازمة، ولاسيما في البلدان النامية

وسيتطلب تحقيق هذين الهدفين قدرا كبيرا من الدعم والمساعدة لبناء القطاع البحري بوجه عام (بما يشمل الإطار الإداري، والمؤسسات، والكفاءة، والقدرة)، وهو ما سيستغرق بالفعل وقتا طويلا.

٤ - غير أن العقبة الرئيسية التي تعترض سبيل البلدان النامية لإقامة بنية تحتية بحرية ومعاهد بحرية وطنية هي إيجاد المانحين.

٥ - ويستلزم إعداد الخرائط الملاحية واستكمالها وتوحيدها أن تؤسس الدول دوائر/معاهد هيدروغرافية وطنية قادرة على الحصول على البيانات وإدارتها والوفاء بمتطلبات الجودة، ونشر هذه البيانات. ومن المقومات المحورية لإعداد الكفاءات اللازمة للنهوض بتلك المهام توافر المعدات والتدريب على السواء. والتدريب في العادة هو أكثر الأنشطة استهلاكاً للوقت وأهمها كلفة. ومن الممكن بالطبع شراء بعض هذه الخدمات من استشاريين، ولكن سيلزم مع ذلك تكوين هيئة وطنية لتقييم جودة البيانات وإدارتها نيابة عن الدولة.

٦ - ولمساعدة دولة ما على إنشاء دائرة/معهد للهيدروغرافيا يجب إيجاد جهة مانحة ووضع خطة مالية من أجل المشروع. ويمكن الوفاء بهذا الشرط بتخصيص جزء من برامج المساعدة المقدمة من المانحين إلى البلدان النامية لشؤون البحار. وخير الطرق وأسلمها للنهوض بذلك على الوجه الأكمل إبرام اتفاق ثنائي مع دائرة هيدروغرافية وطنية تنتمي

لعضوية المنظمة الهيدروغرافية الدولية. ومنافع إبرام اتفاق مع دائرة هيدروغرافية وطنية لن تعود على المنظمة الهيدروغرافية الدولية وحدها، بل ستشمل أيضا المنظمات الدولية الأخرى، مثل المنظمة البحرية الدولية والرابطة الدولية لسلطة المنارات.

٧ - ومن بين هذه الاتفاقات الثنائية الاتفاق المبرم بين الدائرة الهيدروغرافية النرويجية والمعهد الوطني للهيدروغرافيا والملاحة في موزامبيق. وساعدت الدائرة الهيدروغرافية النرويجية موزامبيق على تأسيس دائرة هيدروغرافية وطنية بتمويل من وكالة التنمية النرويجية. وقد حقق هذا المشروع نجاحا باهرا. وباتت موزامبيق، فضلا عن جنوب أفريقيا، البلد الوحيد في المنطقة الذي يستوفي شروط عضوية المنظمة الهيدروغرافية الدولية. ويحتاج مصنع الألومنيوم الكبير القائم خارج العاصمة مابوتو إلى معلومات ملاحية على مدار الساعة لضمان سلامة عمليات شحن المواد الخام والمنتجات من المياه الساحلية لموزامبيق وإليها. كما أن ميناء بيرا، وهو ميناء عبور لممر بيرا، يحتاج على مدار الساعة إلى معلومات ملاحية متجددة. وتبحر السفن التي تدخل ميناء بيرا ضمن حدود السلامة. ويساهم كل من مصنع الألومنيوم الكائن في مابوتو وميناء وممر بيرا بدور عظيم في الاقتصاد الموزامبقي. وتملك موزامبيق اليوم جميع الموارد والمهارات والمعدات اللازمة لتوفير الخدمات والمساعدات الهيدروغرافية للملاحة. وهي تتأسس اللجنة الهيدروغرافية للجنوب الأفريقي والجزر الجنوبية، كما أنها عضو في فريق التخطيط الاستراتيجي للمنظمة الهيدروغرافية الدولية.